وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 30 يوليو 2023

أخبار الطاقة

أميركا تخطط لجولة جديدة من عقوبات التنقيب عن النفط والغاز الروسي

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على مجموعة كبيرة من شركات خدمات النفط الروسية وكبار المسؤولين في وزارة الطاقة، حيث صعدت إدارة بايدن ضغوطها على موسكو بشأن الحرب في أوكرانيا. وقالت وزارة الخارجية الأميركية في بيان إن العقوبات تهدف إلى الحد من قدرة روسيا على توسيع إنتاجها من النفط والغاز وصادراتها، كما تم وضع العديد من شركات التعدين والتكنولوجيا والبنوك الروسية تحت العقوبات، والتي تمنع فعليًا وصول الكيانات إلى النظام المصرفي الدولي القائم على الدولار. وقال وزير الخارجية أنتوني بلينكين: «ستقيد هذه العقوبات وصول روسيا إلى المواد الحيوية، وتمنع قدراتها المستقبلية في إنتاج الطاقة والتصدير، وتحد من استخدامها للنظام المالي الدولي، وتقمع المتواطئين في التهرب من العقوبات والالتفاف عليها».

وضخت روسيا 9.42 ملايين برميل في اليوم من الخام في يونيو، وفقًا لآخر مسح بلاتس أوبك + الذي أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال كومودیتي إنسايتس. وهذا أقل من 10.11 ملايين برميل في اليوم في فبراير 2022، عندما شنت روسيا غزوها لأوكرانيا، لكنها أكثر مرونة بكثير مما توقعه العديد من المحللين في بداية الحرب.

ومنعت عدة جولات من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا وصول روسيا إلى الأسواق الغربية وقيدت قدرة التجار والشاحنين على التعامل بالنفط الروسي، لكن موسكو وجدت مشترين جاهزين لبراميلها المخفضة في الصين والهند.

ومع ذلك، فإن العقوبات الأخيرة تسعى إلى إضعاف قدرات التنقيب والإنتاج الروسية. ومن بين الشركات الخاضعة للعقوبات العديد من الشركات الروسية التي تقدم خدمات الهندسة والتكنولوجيا والحفر والخدمات البحرية لعمليات التنقيب والإنتاج.

كما تم وضع شركة سخالين للشحن والعديد من سفنها تحت العقوبات، حيث قالت وزارة الخارجية الأميركية إن الشركة شاركت في تسليم مواد البناء والمعدات إلى مواقع الحفر وفي توسيع طرق التجارة الروسية إلى ولايات قضائية جديدة حيث يتطلع الاتحاد الروسي إلى ردم الروابط الاقتصادية التي فقدتها بسبب غزو أوكرانيا.

وتم وضع اثنين من كبار المسؤولين في وزارة الطاقة الروسية على قائمة العقوبات: وهما بافيل سوروكين وبافل سنيكارس ، وكلاهما نائب وزير، وسوروكين منخرط بشدة في شؤون أوبك + الروسية، ويساعد نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك - الذي سبق وضعه تحت العقوبات الأميركية - في اجتماعات مع نظرائه في أوبك +.

وتحالفت روسيا مع أوبك والعديد من منتجي النفط الرئيسيين الآخرين منذ 2017 في سلسلة من تخفيضات الإنتاج لدعم الأسعار. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت روسيا في مارس أنها ستخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل في اليوم عن مستويات فبراير انتقاما من العقوبات الغربية، حيث تضاعفت في يونيو مع التزامها بخفض صادراتها من الخام بمقدار 500 ألف برميل أخرى في أغسطس.

اجتماع الرابع من أغسطس

ومن المقرر أن تجتمع لجنة مراقبة أوبك + التي تشارك في رئاستها السعودية وروسيا في 4 أغسطس لمراجعة أوضاع السوق، ومن المقرر أن يجتمع تحالف أوبك + الكامل شخصيًا في فيينا في 26 نوفمبر، لكن العقوبات على نوفاك لم تمنع الوزير من حضور اجتماعات أوبك + في العاصمة النمساوية حتى الآن.

ولا تزال منظمة أوبك متفائلة بشأن الطلب في عام 2024. وفي أحدث تقرير شهري لها عن سوق النفط، توقعت أوبك أن نمو الطلب في العام المقبل سيصل إلى 2.25 مليون برميل في اليوم، وهو أقل قليلاً فقط من الرقم المعدل لعام 2023 (2.44 مليون برميل في اليوم)، أي ضعف معدل وكالة الطاقة الدولية.

وخفضت المملكة العربية السعودية 900 ألف برميل في اليوم، وخفضت بقية دول أوبك في الشرق الأوسط 900 ألف برميل أخرى في اليوم، وقطعت روسيا 200 ألف برميل في اليوم فقط. وأضافت إيران 500 ألف برميل في اليوم ونيجيريا 200 ألف برميل في اليوم والباقي أضافت حوالي 100 ألف برميل في اليوم. ويبلغ صافي الخفض بين أكتوبر 2022 ويونيو 2023 فقط 1.3 مليون برميل في اليوم، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، والتي تشمل التخفيضات المتفق عليها في أكتوبر والتخفيضات الطوعية التي تم الإعلان عنها في مارس 2023.
وبعد التخفيضات الطوعية الإضافية التي أعلنتها السعودية وروسيا والجزائر الشهر الماضي لشهري يوليو وأغسطس، تقدر وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج أوبك + سيكون 42.4 مليون برميل في اليوم في كل من يوليو وأغسطس.

ويظهر الطلب على أوبك أو أوبك + أعلى بكثير من الإنتاج. ويشير الاختلاف بين الطلب على أوبك + والإنتاج الفعلي إلى انخفاض كبير في المخزونات. بينما يظهر أن الطلب على أوبك أو أوبك + أعلى من إنتاج كل منهما، وينبغي رؤية سحبًا في المخزونات، ويعتقد أن تقديرات الطلب من قبل كل من وكالة الطاقة الدولية وأوبك مبالغ فيها.

ويعتقد أيضًا أن بعض ما يتم احتسابه على أنه «طلب»، خاصة في الصين، سيذهب إلى المخزونات. وهذا يعني أن الفرق بين الطلب على أوبك والإنتاج الفعلي أقل مما يظهر في البيانات، وسيتم استخدام بناء المخزون هذا الآن لتغطية الفرق لاحقًا. وهذا ما يفسر سبب التفاؤل بشأن النفط في النصف الثاني من عام 2023، لكن يعتقد أن الصين ستضع حدًا لأسعار النفط لأنها تحرر النفط من مخزوناتها.

إلى ذلك أعلن نائب وزير المالية الروسي أليكسي سازانوف، أن الحكومة تخطط لخفض الخصم الضريبي على نفط الأورال من 25 دولارًا إلى 20 دولارًا اعتبارًا من 1 سبتمبر 2023. ويأتي هذا القرار بعد أن تجاوز سعر النفط الروسي القياسي سقف مجموعة السبع. وستتوقف وكالة أرجوس عن تقديم أسعار لخام الاورال الروسي، والتي تُستخدم لحساب العديد من الضرائب والرسوم بدءًا من عام 2024. وتقول روسيا إنها ستتحول إلى مؤشر الأسعار الوطني الخاص بها لحساب هذه الرسوم.

ووقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونًا لتعديل حسابات الضرائب على نفط الأورال الخام لزيادة إيرادات الدولة وتخفيف تأثير انخفاض أسعار النفط على الميزانية الوطنية. ويعدل القانون افتراضات الأسعار التي تستخدمها موسكو في الضريبة التي تقدر بمليارات الروبل على صادرات النفط، رداً على عجز الميزانية الآخذ في الاتساع بسبب العقوبات الغربية، وتتوقع الحكومة أن يؤدي هذا التغيير إلى زيادة الميزانية بمقدار 600 مليار روبل (8.2 مليارات دولار) هذا العام، ويحدد القانون الجديد الحد الأقصى للخصم الضريبي لمزيج الأورال الروسي مقارنة بخام برنت عند 34 دولارًا للبرميل في أبريل، وهو ما سينخفض شهريًا حتى يصل إلى 25 دولارًا في يوليو.

المملكة ترحب بنتائج مجموعة العشرين لإيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية

الرياض - سعيد المبارك

الرياض

رحبت المملكة بنتائج عمل وإنجازات مجموعة العشرين لإيجاد حلول مستدامة للتحديات البيئية، وتعزيز جهود التعامل مع تدهور الأراضي الذي يؤثر بشكل كبير على التنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، والتكيف مع التغيرات المناخية، ورفاهية مليارات الأشخاص حول العالم.

جاء ذلك خلال كلمتها في اجتماع وزراء البيئة والمناخ المشترك لمجموعة العشرين الذي عقد في العاصمة الهندية نيودلهي، وألقاها وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة للبيئة الدكتور أسامة فقيها، واستعرض خلالها عددًا من الموضوعات المهمة والمتعلقة بالاستدامة البيئية وتغير المناخ، والاقتصاد الأزرق، وكفاءة الموارد والاقتصاد الدائري وإدارة الأراضي والمياه والتنوع البيولوجي.

استراتيجية وطنية للحد من الهدر الغذائي بنسبة 50 %

وأوضح الدكتور فقيها، أن المملكة أدركت مبكرًا الأهمية الكبيرة للحفاظ على النظم البيئية البحرية والمائية، واتخذت العديد من الإجراءات في هذا الصدد، ومنها مبادرة السعودية الخضراء، لافتًا إلى أن المملكة تستهدف الوصول إلى (30%) من المحميات البحرية بحلول عام 2030م، وأصدرت استراتيجية وطنية لاستدامة البحر الأحمر تستهدف (15) قطاعًا من قطاعات الاقتصاد الأزرق، مشيرًا إلى أن المملكة عملت بالتعاون مع الدول الإقليمية ومنظمة البحرية الدولية لإعلان البحر الأحمر منطقة بحرية خاصة ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2025م.

ونوه فقيها، بدعم مجموعة العشرين للمنصة العالمية لتسريع البحث والتطوير للشعاب المرجانية (CORDAP)، التي تم إطلاقها تحت رئاسة المملكة لمجموعة العشرين والتي ستعزز الجهود العديدة الأطراف للحفاظ على الشعاب المرجانية في العالم واستعادتها، مؤكدًا بأن المملكة تبنت استراتيجية دائرية للاقتصاد الكربوني، وأصدرت قانون جديد لإدارة النفايات لتحقيق نسبه عالية في اعادة التدوير، واعتمدت عدة استراتيجيات للحفاظ على الموارد الطبيعية منها اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة ومبادرة السعودة الخضراء، والاستراتيجية الوطنية للمياه واستراتيجية الأمن الغذائي التي تستهدف الحد من الهدر الغذائي بنسبة (50%).

وأعرب وكيل الوزارة للبيئة، عن ترحيب المملكة بجهود مجموعة العشرين لتحسين الإدارة المتكاملة للمياه، بما يتماشى مع منصة المجموعة المائية التي تم تبنيها خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين في 2020م، منوهًا سعادته باستثمارات المملكة الكبيرة؛ لتعزيز مصادر المياه المتجددة في المملكة مثل التوسع في قطاع تحلية المياه المالحة؛ لتعزيز الاستفادة من مياه الأمطار والمياه المعالجة، مؤكدًا أهمية تعزيز الجهود متعددة الأطراف للتصدي لتدهور الأراضي لما له من تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع المناخ ورفاهية الإنسان حول العالم، إضافة إلى دعم المجموعة المستمر للمبادرة العالمية للأراضي التي تم إطلاقها في ظل رئاسة المملكة للمجموعة. حيث أكد قادة العديد من الدول التزامهم باستعادة 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في الشرق الأوسط تحت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر.

وخلال جلسة البيان الوزاري الختامي، أكد الدكتور فقيها، أهمية المشاركة الفاعلة في مناقشات اجتماع المجموعة لتعزيز التزامات المشاركين، ودعم القرارات واتخاذ إجراءات حاسمة للمضي نحو مستقبل مستدام، مرحبًا بنتائج وإنجازات مجموعة العمل المتعلقة بالبيئة والاستدامة المناخية والتوافق القوي بين الطموحات الموضحة في البيان الختامي وأولويات المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أسواق النفط .. تحسن التوقعات العالمية للطلب وسط علامات للتحفيز الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي، إن تضييق إمدادات النفط العالمية والتوقعات بأن تشديد مجلس الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهايته دفع الخام إلى أطول فترة من المكاسب الأسبوعية منذ أكثر من عام.

وأشار التقرير إلى اختراق الخام الأمريكي المستوى النفسي عند 80 دولارا للبرميل في ختام الأسبوع الماضي متوجا اندفاعا بدأ أواخر يونيو، وكاد يمحو خسائر هذا العام، في وقت أعادت موسكو تأكيد التزامها بخفض الصادرات الخام، ودفع ذلك البنوك الدولية، بما في ذلك ستاندرد تشارترد ويو بي إس، إلى توقع تقلص المخزونات العالمية خلال الأشهر المقبلة.

ونوه التقرير إلى ظهور علامات انخفاض العرض في كل من الأسواق المادية والمالية، حيث انخفضت المخزونات في مركز التخزين الرئيس في الولايات المتحدة في كوشينج بولاية أوكلاهوما بمقدار 7.5 مليون برميل خلال الأسابيع الأربعة الماضية، ما دفع المخزونات إلى أدنى مستوياتها منذ مايو.

وأبرز قول وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولجينوف أن روسيا خفضت صادرات النفط في يوليو بموجب التزامات «أوبك+»، وتعتزم القيام بذلك مرة أخرى في أغسطس، معتبرا أنه يتم دعم الأسعار من خلال معنويات المخاطرة الأوسع نطاقا وتحسنت التوقعات العالمية للطلب وسط علامات التحفيز الإضافي للاقتصاد الصيني والتكهنات بأن رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي يقترب من نهايته.

وأضاف، أنه على الرغم من الارتفاع يستعد التجار لتصحيح محتمل، حيث يتم تداول النفط الخام في منطقة ذروة الشراء بقوة نسبية في عدة مناسبات هذا الأسبوع، موضحا أنه لا تزال الأسعار متقلبة وعرضة لتقلبات كبيرة، حيث تحوم الفائدة المفتوحة بالقرب من أدنى مستوياتها منذ يناير الماضي.

وأوضح التقرير أنه بعد الربع الثاني المحدود النطاق ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، موضحا أن هذا ما قاله المحللون في ستاندرد تشارترد، مضيفا أن خام برنت استقر عند أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 82.74 دولار للبرميل في 24 يوليو الجاري. وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار هو اعتراف متأخر في السوق بحدوث تشديد كبير، متوقعا أن تتحد زيادة موسمية في الطلب مع تقييد إنتاج المنتجين لتؤدي إلى عجز كبير في العرض خلال الشهرين المقبلين، منبها إلى توقع أن يصل الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق الشهر المقبل ثم يسجل ارتفاعات جديدة في ديسمبر 2023 وفبراير ومارس ويونيو وأغسطس 2024. وذكر التقرير أن المحللين الدوليين ما زالوا متفائلين على المدى القصير خلال الربع الثالث من 2023 مع تخفيضات «أوبك+» وزيادة عمليات التشغيل، وكلاهما بدأ ببطء ويجب أن يضيق الأرصدة، حيث ساعدت بيانات كل من العرض والطلب في دعم مكاسب أسعار النفط، موضحا أنه على جانب الطلب سجلت الولايات المتحدة تسارعا في عمليات التشغيل مع زيادة الإنتاجية بمقدار 629 ألف برميل يوميا.

ونوه إلى أن شح المعروض من خلال تعطل قصير في ليبيا، وانقطاع صغير في الإنتاج في نيجيريا، دعم الارتفاع الحالي مرجحا تصحيحا في الأسعار في الربع الرابع من العام الجاري والربع الأول من 2024، وذلك نتيجة لنمو الإنتاج في الولايات المتحدة وبحر الشمال وتباطؤ نمو الطلب بسبب تأثيرات الركود. من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن خام برنت الذي تجاوز 84 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ أبريل كان الدافع وراء الزيادة هو الحفاظ على توازن الإمدادات من قبل «أوبك+»، موضحا أن التخفيضات إلى جانب بعض الانقطاعات غير الطوعية دعمت سوق النفط، ما أدى إلى خمسة أسابيع متتالية من المكاسب.

ونوه إلى تزايد الرغبة في المخاطرة في الأسواق المالية الأوسع مع تزايد التوقعات بأن البنوك المركزية، مثل «الاحتياطي الفيدرالي» تقترب من نهاية حملات تشديد السياسة، وهذا التطور إيجابي للنمو العالمي والطلب على الطاقة، ما يعزز توقعات أسعار النفط.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط في ختام التعاملات، الجمعة، وسجلت مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي وسط تفاؤل بين المستثمرين باستمرار ارتفاع الأسعار بفضل تعافي الطلب وتخفيضات الإمدادات. وزادت الشهية للمخاطرة في الأسواق المالية بصفة عامة بفعل توقعات متزايدة باقتراب بنوك مركزية كبيرة، مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، من إنهاء دورة التشديد النقدي، وهو ما عزز التوقعات للنمو العالمي والطلب على الطاقة. وارتفع خاما القياس نحو 5 في المائة هذا الأسبوع مدعومين بتخفيضات الإمدادات التي أعلنها تحالف «أوبك+» في وقت سابق من الشهر الجاري. ويتجه الخامان لتسجيل مكاسب 13 في المائة خلال الشهر. وارتفع مزيج برنت 75 سنتا إلى 84.99 دولار للبرميل عند إغلاق الجمعة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 49 سنتا إلى 80.58 دولار للبرميل. وزادت التوقعات بنمو الطلب، الخميس، بعدما نما الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الثاني بمعدل 2.4 في المائة، وهو ما تجاوز التوقعات، ويدعم وجهة نظر جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي القائلة بأن الاقتصاد قادر على تحقيق ما يسمى «الهبوط الهادئ». من جانب آخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر، أن العدد الإجمالي لمنصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار خمس هذا الأسبوع.

ولفت إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 664 هذا الأسبوع حتى الآن هذا العام، مشيرا إلى خسارة أكثر من 100 منصة حفر نشطة، حيث انخفض عدد الحفارات هذا الأسبوع بمقدار 411 منصة، مقارنة بعدد الحفارات في بداية 2019 قبل انتشار الوباء.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات النفطية بواقع 1 هذا الأسبوع إلى 529 بانخفاض 92 حتى الآن في 2023. وانخفض عدد منصات الغاز بمقدار 3 إلى 128 بخسارة 28 منصة غاز نشطة منذ بداية العام، وفقدت الحفارات المتنوعة منصة واحدة هذا الأسبوع الماضي.

وأفاد بارتفاع عدد الحفارات في حوض بيرميان من 1 إلى 17 منصة أقل من الفترة نفسها من العام الماضي، وقد انخفض عدد الحفارات في إيجل فورد بمقدار 2، وهو الآن أقل بـ 17 من هذا الوقت من العام الماضي.

وأبرز التقرير انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 100 ألف برميل يوميا إلى 12.2 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 21 يوليو -وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية- وذلك على قدم المساواة مع مستويات الإنتاج في بداية العام، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة الآن 100 ألف برميل يوميا، مقارنة بالعام الماضي.

أرامكو تطور قدراتها من الهيدروجين والأمونيا

البلاد

في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين المملكة واليابان في مجال الطاقة، وقعت شركة "أرامكو" السعودية مؤخرا، مذكرة تفاهم مع معهد اقتصاديات الطاقة الياباني لتعزيز التعاون في الأنشطة التجارية ومجالي الحياد الكربوني وأمن الطاقة، وقام التوقيع فهد الضبيب، النائب الأعلى للرئيس للاستراتيجية وتحليل الأسواق في أرامكو، وتسويا تيرازاوا رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمعهد اقتصاديات الطاقة، وطبقا للمذكرة، سيعمل معهد اقتصاديات الطاقة من خلال مذكرة التفاهم، على رفع مستوى التعاون مع "أرامكو" السعودية في أنشطتها التجارية والبحثية، وتواصلها مع أصحاب المصلحة على المستوى العالمي.

وتعدّ عملاق النفط السعودي إحدى الشركات المتكاملة والرائدة عالميًا في مجال الطاقة والكيميائيات. وتسعى إلى الإسهام في تحول الطاقة من خلال العمل المتواصل لتطوير قدرات إنتاج الهيدروجين والأمونيا، والإسهام في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وكذلك تعزيز الاقتصاد الدائري للكربون. وتربط أرامكو مع معهد اقتصاديات الطاقة علاقة راسخة منذ انطلاق الشحنة التجريبية المشتركة للأمونيا الزرقاء من السعودية إلى اليابان في سبتمبر 2020م، وغيرها من المشاريع المشتركة.

3 عوامل وراء توقعات انخفاض النتائج المالية لقطاعي البتروكيماويات والإسمنت بالسعودية

الرياض: محمد المطيري

الشرق الأوسط

أرجع محللون اقتصاديون توقعات عدد من بيوت الخبرة حول تراجع النتائج المالية للشركات المدرجة في قطاعي البتروكيماويات والإسمنت خلال النصف الأول من العام الحالي، إلى ثلاثة عوامل، يأتي في مقدمتها الرفع المتسارع لأسعار الفائدة بشكل لا مثيل له منذ عقود، ما تسبب في ارتفاع تكاليف الدين، والضغط على الأسواق المرتبطة بهذه القطاعات، ما أدى لانخفاض مبيعات منتجات الشركات العاملة في القطاع.

تراجع الأرباح

توقعت عدد من بيوت الخبرة المهتمة بالنتائج المالية للسوق المالية السعودية في تقاريرها الصادرة مؤخراً، تراجع الأرباح والنتائج المالية لغالبية الشركات العاملة في قطاعي البتروكيماويات والإسمنت خلال النصف الأول من العام الجاري، حيث وصلت بعض التوقعات لشركات البتروكيماويات لنسب عالية جداً، إلى 95 في المائة مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي 2022، فيما تراوحت باقي نسب الانخفاض في بحر السبعينات المئوية، أما قطاع الإسمنت فكان متوسط توقعات الانخفاض في الثلاثينات والعشرينات المئوية.

الأسعار الدولية

وحدد المحلل الاقتصادي عبد الله الجبلي خلال حديثه إلى «الشرق الأوسط» ثلاثة عوامل تقف وراء توقعات بيوت الخبرة حول تراجع النتائج المالية لشركات البتروكيماويات، وهي تراجع أسعار المنتجات البتروكيماوية في السوق الدولية وتراجع كميات المنتجات المبيعة ومبيعات تلك الشركات البتروكيماويات وكذلك ارتفاع تكاليف الدين بسبب ارتفاع الفائدة واستمرار الفيدرالي الأميركي في رفع الفائدة بشكل متسارع لم يشهد له مثيل منذ عقود، مضيفاً أن تأثير هذه العوامل مجتمعةً كان قويا على نتائج الشركات العاملة في القطاع، ما أثر على الدورة الاقتصادية الكاملة لشركات البتروكيماويات، وشمل تأثيره الموردين والمصنعين والمستهلكين، وبالتالي كان هذا الأثر الواضح على النتائج المالية لشركات القطاع.

وأشار الجبلي إلى أن العوامل المؤثرة في النتائج المالية لقطاع الإسمنت ليست ببعيدة عن العوامل المؤثرة في قطاع البتروكيماويات، خصوصاً ارتفاع أسعار الفائدة وتكاليف الدين، مبيناً أنها تضغط على السوق العقارية في السعودية بشكل واضح، ما تسبب في انخفاض الحركة العقارية وحركة الإفراغ لدى وزارة العدل، بالإضافة إلى التغيرات الأخيرة في نظام رسوم الأراضي البيضاء ونظام الدعم السكني.

تراجع الحركة

ويرى الجبلي أن تلك العوامل ألقت بضلالها على السوق العقارية وقادت إلى تراجع الحركة في السوق وملحقاتها من مواد البناء والمقاولات ومصانع الإسمنت، مدللاً على ذلك بانخفاض عدد المستفيدين من الدعم السكني المقدم للأفراد إلى نحو 50 في المائة مقارنةً بالعام الماضي، مضيفاً أن تأثير أسعار الفائدة على حجم مبيعات منتجات الإسمنت لم يقتصر على السعودية بل يشمل جميع الأسواق العالمية.

وقلل المحلل الاقتصادي من فكرة السماح بتصدير منتجات الإسمنت خارجياً من أجل رفع كمية المنتجات المبيعة، لافتاً إلى أنها تحل مشكلة المبيعات، لأن ما يواجه السوق العقارية داخل البلاد هو ما يواجه السوق العقارية في المناطق المحيطة، وزاد بأننا حالياً في قاع الأزمة ونهايتها والأسعار الحالية لأسهم شركات البتروكيماويات والإسمنت تعد وصلت إلى مراحل يبدأ المستثمر طويل الأجل في التفكير فيها.

ودعا الجبلي الشركات المساهمة إلى اتخاذ جميع الحلول التي تكبح جماح نزول أسعار الأسهم وتراجع النتائج المالية، ومنها تقليل التكاليف وإغلاق القروض وبالذات القروض قصيرة الأجل قدر المستطاع، حتى لا يتم الضغط بشكل أقوى على النتائج المالية.

دورة اقتصادية

ومن جهته قال الرئيس التنفيذي لشركة «فيلا» المالية حمد العليان في حديثه إلى «الشرق الأوسط» إن قطاع البتروكيماويات يمر بدورة اقتصادية مرتبطة بتحركات أسعار اللقيم واختلاف أسعار المنتجات العاملة في القطاع من شركة إلى شركة أخرى، مضيفاً أن انخفاض أسعار الشحن واللقيم مؤخراً وكذلك التوقف المتوقع من الفيدرالي الأميركي عن رفع أسعار الفائدة، سوف يساهمان بشكل كبير وواضح في ارتفاع هوامش ربحية كثير من شركات البتروكيماويات.

وتوقع العليان أن يتحسن ويرتفع أداء معظم شركات البتروكيماويات في الربع الثاني عن أدائها في الربع الأول، وأن يكون القطاع من أهم القطاعات في السوق المالية وتحديداً في الربع الرابع من هذا العام وبداية العام القادم 2024، لافتاً إلى أن القطاع سيشهد دخول كثير من المستثمرين والمحافظ الاستثمارية الكبيرة سواء المحلية أو الأجنبية، بسبب الدورة اقتصادية التي يمر بها القطاع وآمال المستثمرين ومديري الصناديق للأداء المستقبلي لشركات البتروكيماويات، وذلك لأهمية القطاع ولقوته.

انخفاض المكررات

وحول انخفاض النتائج المالية لشركات قطاع الإسمنت، أكد العليان أهمية القطاع من جهة البناء والتشييد والمشاريع الحكومية الكبيرة والقائمة في الفترة الحالية وحاجتها إلى المنتجات الإسمنتية، مضيفاً أن القطاع لايزال مناسبا للمستثمرين خصوصا مع انخفاض مكررات القطاع، لافتاً إلى أنه قطاع دفاعي في الغالب ومعظم المستثمرين فيه يبحثون عن عوائد مستمرة، بالنظر إلى تاريخ القطاع، ودوره في منح عوائد مستمرة واستمراره كقطاع مُدر حتى مع الانخفاضات التي تحدث في أسعار منتجاته.

قائمة أكبر الدول المصدرة للنفط الخام والمشتقات النفطية في 2022

أحمد عمار

الطاقة

تُظهر قائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا استمرار تربُّع أميركا والسعودية وروسيا والعراق على عرش تصدير براميل الخام والمشتقات النفطية خلال العام الماضي (2022)، وسط تحقيق إجمالي الصادرات ارتفاعًا بنسبة 5%.

وبحسب بيانات منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، ارتفع إجمالي صادرات العالم من النفط الخام والمشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 73.48 مليون برميل يوميًا، مقابل 70.004 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

ونمت صادرات دول أوبك من النفط خلال العام الماضي إلى 25.84 مليون برميل يوميًا، مقابل 23.69 مليون برميل يوميًا في عام 2021، أي بارتفاع 9%.

كما ارتفع إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال العام الماضي إلى 25.93 مليون برميل يوميًا، مقابل 24.78 مليون برميل يوميًا في عام 2021، بنسبة ارتفاع 4.6% على أساس سنوي.

وترصد وحدة أبحاث الطاقة في السطور التالية قائمة أكبر 10 دول مصدّرة للنفط للخام والمشتقات النفطية بنهاية 2022.

1- الولايات المتحدة

تصدّرت الولايات المتحدة قائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، مسجلةً نسبة نمو سنوية بلغت 12.2%.

ووفقًا لبيانات أوبك، ارتفع إجمالي صادرات أميركا من النفط الخام والمشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 9.57 مليون برميل يوميًا، مقابل 8.53 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وفي حالة الاعتماد على صادرات الخام فقط دون المشتقات، فإن الولايات المتحدة ستكون في المركز الرابع عالميًا بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط الخام بما يصل إلى 3.6 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.96 مليون برميل يوميًا، لتحلّ بعد السعودية وروسيا والعراق على الترتيب.

وارتفعت صادرات أميركا من المشتقات النفطية إلى 5.97 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 5.57 مليون برميل يوميًا في عام 2021، لتكون السبب الرئيس وراء تصدُّرها قائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا في 2022.

2- السعودية

حلّت السعودية في المركز الثاني بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، مسجلة نسبة نمو سنوية وصلت إلى 16.7%.

وارتفع إجمالي صادرات السعودية من النفط الخام والمشتقات إلى 8.83 مليون برميل يوميًا في عام 2022، مقابل 7.57 مليون برميل يوميًا خلال العام السابق له.

وعند حساب النفط الخام فقط، تعدّ السعودية هي أكثر دول العالم تصديرًا للخام، بحجم وصل إلى 7.36 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 6.22 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وبلغت صادرات السعودية من المنتجات النفطية خلال العام الماضي نحو 1.46 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.34 مليون برميل يوميًا خلال 2021.

ويرصد الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، صادرات السعودية من النفط الخام شهريًا منذ 2021 حتى أبريل/نيسان 2023

3- روسيا

في المركز الثالث، جاءت روسيا بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا في عام 2022، محققة نموًا سنويًا وصل إلى 2.3%.
وبلغ إجمالي صادرات روسيا من النفط الخام والمشتقات خلال العام الماضي نحو 7.05 مليون برميل يوميًا، مقابل 6.89 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

بينما تعدّ موسكو ثانية أكثر دول العالم تصديرًا للنفط الخام بكمية وصلت إلى 4.78 مليون برميل يوميًا خلال 2022، مقابل 4.51 مليون برميل يوميًا عام 2021.

وعلى النقيض، تراجعت صادرات روسيا من المشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 2.27 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.38 مليون برميل يوميًا خلال 2021.

4- العراق

بنسبة نمو سنوية وصلت إلى 8%، جاء العراق في المركز الرابع بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي.

وصعد إجمالي صادرات العراق من الخام والمشتقات النفطية إلى 3.88 مليون برميل يوميًا في عام 2022، مقابل 3.59 مليون برميل يوميًا خلال العام السابق له.

ويأتي العراق في المركز الثالث بعد السعودية وروسيا على أساس الكمية المصدَّرة من النفط الخام فقط، محققًا نحو 3.71 مليون برميل يوميًا في عام 2022، مقابل 3.44 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وبلغت صادرات بغداد من المشتقات النفطية خلال العام الماضي نحو 172 ألف برميل يوميًا فقط، مقابل 158 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

5- كندا

خامسًا، جاءت كندا في قائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، بعد تحقيقها نسبة نمو سنوية بلغت 4%.

وسجل إجمالي صادرات كندا من الخام والمشتقات النفطية خلال العام الماضي نحو 3.76 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.61 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وارتفعت صادرات كندا من النفط الخام خلال العام الماضي إلى 3.35 مليون برميل يوميًا، مقابل 3.18 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

بينما تراجعت صادرات البلاد من المشتقات النفطية إلى 414 ألف برميل يوميًا في 2022، مقابل 430 ألف برميل يوميًا خلال 2021.

جاءت الإمارات في المركز السادس بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، مسجلة نسبة ارتفاع سنوية 13.3%.

وارتفعت صادرات الإمارات من الخام والمشتقات النفطية إلى 3.62 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 3.19 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وبلغت صادرات البلاد من النفط الخام خلال العام الماضي نحو 2.71 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.3 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

كما ارتفعت صادرات الإمارات من المشتقات النفطية إلى 903 آلاف برميل يوميًا، مقابل 891 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

7- الكويت

في الترتيب السابع، جاءت الكويت بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، لتحقّق نسبة نمو 10.5% على أساس سنوي.

وارتفع إجمالي صادرات الكويت من النفط الخام والمشتقات إلى 2.59 مليون برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 2.34 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وسجلت الكويت نموًا في صادرات النفط الخام خلال العام الماضي، لتصل إلى 1.87 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.74 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وقفزت كذلك صادرات البلاد من المنتجات النفطية إلى 711 ألف برميل يوميًا خلال العام الماضي، مقابل 604 آلاف برميل يوميًا في عام 2021.

8- هولندا

رغم تسجيلها تراجعًا سنويًا بنسبة 3%، حلّت هولندا في المركز الثامن بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال 2022. وتراجعت كمية صادرات هولندا من النفط خلال العام الماضي إلى 2.19 مليون برميل يوميًا، مقابل 2.26 مليون برميل يوميًا في عام 2021، جميعها عبارة عن مشتقات نفطية فقط، إذ لم تصدّر الدولة أيّ كمية من الخام.

9- النرويج

سجلت النرويج تراجعًا في صادرات النفط خلال العام الماضي، لتحلّ في المركز التاسع بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا.

وانخفضت صادرات النرويج من الخام والمشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 1.85 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.94 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وتراجعت صادرات النرويج من النفط الخام خلال العام الماضي إلى 1.55 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.56 مليون برميل يوميًا خلال 2021.

وهبطت كذلك صادرات البلاد من المشتقات النفطية خلال العام الماضي إلى 295 ألف برميل يوميًا، مقابل 379 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

10- البرازيل

أخيرًا، جاءت البرازيل في المركز العاشر بقائمة أكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا خلال العام الماضي، محققةً نسبة نمو سنوية بلغت 4%.

وارتفع إجمالي صادرات البرازيل من النفط الخام والمشتقات خلال العام الماضي إلى 1.59 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.53 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

وبلغت كميات النفط الخام التي صدّرتها البرازيل خلال العام الماضي نحو 1.34 مليون برميل يوميًا، مقابل 1.29 مليون برميل يوميًا في عام 2021.

بينما سجلت صادرات البلاد من المشتقات النفطية خلال العام الماضي نحو 253 ألف برميل يوميًا، مقابل 246 ألف برميل يوميًا في عام 2021.

شكراً